الأمم المتحدة

A/ES-10/1008–S/2024/639

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
29 August 2024
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند 5 من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

مجلس الأمن
السنة التاسعة والسبعون

رسائل متطابقة مؤرخة 29 آب/أغسطس 2024 موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

تتفاقم الكارثة الإنسانية التي تُلحقها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بقطاع غزة يومًا بعد يوم، مهددة حياة ملايين الأطفال والنساء والرجال الفلسطينيين. ومع كل يوم يمرّ، يزيد هذا الاحتلال غير القانوني من الكشف عن عدم شرعيته وفجوره وتجرده من الأخلاق.

وفي ظل غياب وقف لإطلاق النار، تواصل قوات الاحتلال الإسرائيلي، تحت قيادة مسؤولين إسرائيليين متطرفين، هياجها الهمجي الفتاك في جميع أنحاء قطاع غزة، متسببةً في معاناة إنسانية ودمار هائلَين. ويواصل الجنود الإسرائيليون أعمال القتل والتشويه والتدمير بوحشية غير مسبوقة، مما يهدد حياة المدنيين الفلسطينيين وكذلك العاملين في المجال الإنساني، بما في ذلك موظفي الأمم المتحدة الذين يحاولون باستماتة مساعدة السكان.

وعلى الرغم من الحملة الدعائية الإسرائيلية الخبيثة، إلا أن الحقائق تؤكدها أعمال القصف والتفجير والغارات المتعمدة والعشوائية التي تقوم بها إسرائيل جواً وبراً وبحراً وتستهدف بشكل مباشر المنازل والمدارس والمستشفيات والكنائس والمساجد. ويؤكدها أيضًا استهدافها المتكرر لعمليات الأمم المتحدة في غزة.

ويشمل ذلك إطلاق النار مباشرةً على قوافل المساعدات الإنسانية، مثل قيام القوات الإسرائيلية بإمطار سيارة عليها علامات تشير بوضوح إلى كونها تابعة لبرنامج الأغذية العالمي بوابل من الطلقات، كما يشمل الغارات المتواصلة على موظفي ومرافق وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، حيث قُتل بوحشية مزيد من العائلات التي كانت تحتمي تحت علم الأمم المتحدة. وتواصل إسرائيل أيضا حملتها التشهيرية ضد الأونروا، تلك الهيئة الإنسانية التابعة للأمم المتحدة،

الرجاء إعادة استعمال الورق

واصفة إياها وصفا تقشعر له الأبدان وهو أنها "منظمة إرهابية"، في انتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة وقرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي الإنساني.

ومع استمرار إسرائيل في تقييد وعرقلة دخول المواد الغذائية والمياه والأدوية وغيرها من الضروريات إلى غزة، بما في ذلك مستلزمات النظافة الصحية والصرف الصحي، وتعمدها عرقلة وصول المساعدات الإنسانية، تستفحل معاناة السكان المدنيين الفلسطينيين من الجوع وانتشار المجاعة والأمراض المعدية وغير المعدية واليأس والقنوط. وأصبح تفشي مرض شلل الأطفال المرعب، الذي أدى بالفعل إلى إصابة طفلة تبلغ من العمر 10 أشهر بالشلل وإصابة طفل يبلغ من العمر 11 شهراً بشلل جزئي، يهدد الآن حياة مئات الآلاف من الأطفال، الذين يشكلون غالبية سكان غزة. ويوجد بين هؤلاء 000 640 طفل دون سن العاشرة، منهم ما لا يقل عن 000 50 رضيع ولدوا خلال الأشهر العشرة الماضية ومن غير المرجح أن يكونوا قد تلقوا أي تطعيمات، بما في ذلك ضد شلل الأطفال، نظرا لأن إسرائيل دمرت النظام الصحي في غزة.

وإزاء هذه الخلفية المريعة من القصف والجوع والمرض، طُلب من 000 300 آخرين، من بينهم مرضى وجرحى ومعاقون ومسنون وأيتام، إخلاء مناطق في أنحاء قطاع غزة، حيث اضطروا مرة أخرى إلى الفرار من آلة القتل الإسرائيلية. ففي غضون الأسبوع الماضي فقط، أصدر الجيش الإسرائيلي 5 أوامر إخلاء من أصل 16 أمرًا صدر خلال شهر آب/أغسطس، متوعدًا بقصف المناطق التي سبق أن طُلب من المدنيين التوجه إليها طلبًا للسلامة. وحتى الآن، خضع ما لا يقل عن 89 في المائة من قطاع غزة لأوامر إخلاء إسرائيلية، مما أدى إلى التشريد القسري لجميع السكان تقريبًا ولم يعد هناك مكان آمن.

إننا نشهد الإنسانية تتهدم في غزة بمعاول هذا الاحتلال الإسرائيلي غير المشروع. ونشهد انهيار سيادة القانون في غزة، بما في ذلك القوانين الإنسانية التي أريد بها حماية المدنيين وتجنب مثل هذا القتل والتدمير الوحشيَين. فما من شيء له حرمة، ولا حتى حياة طفل غالية، وما من شيء، مهما بلغت وقاحته وشذوذه وشراسته، يتردد جيش الاحتلال في ارتكابه، حيث تواصل إسرائيل تبرير ما ترتكبه من جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وتبرير الإبادة الجماعية.

ونحن مجبرون أيضا على أن نشهد الارتفاع الذي لا يطاق في أعداد الضحايا في غزة – التي تجاوزت، في آخر إحصائية، 500 40 قتيل فلسطيني على الأقل وأكثر من 600 93 جريح، ومعظم هؤلاء الضحايا من النساء والأطفال.

وبالمثل، في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، تكثف قوات الاحتلال الإسرائيلي، التي لا تنفصل عن ميليشيات المستوطنين الإسرائيليين الإرهابية، هجماتها على المدنيين الفلسطينيين، بتحريض وأوامر من السياسيين الإسرائيليين الذين يهددون بشن حرب ضد جميع السكان الرازحين تحت الاحتلال ويتوعدون بأن يفعلوا بالضفة الغربية "ما فُعل بغزة".

وقد تصاعدت وتيرة وشراسة الاجتياحات العسكرية، بما في ذلك الغارات الجوية بالطائرات المسيرة وغيرها من الأسلحة، التي تستهدف القرى والبلدات والمدن ومخيمات اللاجئين الفلسطينية. ووفقًا لبيانات الأمم المتحدة، قُتل في الأسابيع الثلاثة الأولى من شهر آب/أغسطس الجاري وحده 136 فلسطينيًا، من بينهم 41 طفلًا، جراء الغارات الجوية الإسرائيلية في الضفة الغربية، بالإضافة إلى أعمال العنف والإرهاب الأخرى ضد مواطنينا المدنيين.

وكان معظم الضحايا من شمال الضفة الغربية – من جنين ونابلس وطولكرم ومخيمات اللاجئين المجاورة – حيث تواصل إسرائيل مهاجمة تلك المناطق، وكل هجوم أعنف من الذي سبقه. وفي ما يشكل أكبر اجتياح عسكري إسرائيلي خلال العشرين سنة الماضية، قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي باجتياح المنازل، واستهدفت المدنيين عمداً، ودمرت البنية التحتية الحيوية، بل وحاصرت المستشفيات الأربعة الرئيسية في المنطقة، ومنعت الجرحى من تلقي الرعاية الصحية. والآن يهدد المسؤولون الإسرائيليون بـ "إجلاء" الفلسطينيين في الضفة الغربية، كما فعلوا في غزة. وهو أمر يجب منعه.

وقد ارتفع عدد الضحايا في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023، إلى أكثر من 622 قتيلًا فلسطينيًا وأكثر من 000 6 جريح على يد قوات الاحتلال الإسرائيلي وفي هجمات المستوطنين. كما تعرض الآلاف من الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال، للاختطاف غير القانوني منذ تشرين الأول/أكتوبر، حيث تم احتجازهم قسراً في السجون ومراكز الاحتجاز الإسرائيلية وتعرضوا لأبشع أنواع الانتهاكات، بما في ذلك الاغتصاب والتعذيب النفسي والضرب المبرح وأشكال أخرى من التعذيب.

ويواصل المستوطنون المتطرفون أيضا تنفيذَ حملة التطهير العرقي التي تشنها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني والتحريضَ عليها وترويع المزيد من العائلات الفلسطينية وتهجيرها قسراً من أراضيها. وحسبما أفاد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، فقد تم تهجير ما لا يقل عن 566 1 فلسطينيا، بمن فيهم 758 طفلاً، منذ شهر تشرين الأول/أكتوبر وحده، في سياق هجمات المستوطنين الإسرائيليين فقط، بالإضافة إلى الآلاف الذين شردوا بسبب أوامر الاحتلال بهدم المنازل، وخاصة في القدس الشرقية ومحيطها، فيما يشكل جزءا لا يتجزأ من حملة إسرائيل الاستيطانية الاستعمارية غير القانونية.

وفي هذا الصدد، أعلن الرئيس الإسرائيلي مؤخرًا بشكل استفزازي أن "المستوطنات موجودة منذ فجر الصهيونية. ولا يمكن فصل إحداهما عن الأخرى"، في تحدٍ صارخ لمجلس الأمن والجمعية العامة ومحكمة العدل الدولية، التي أكدت بشكل لا لبس فيه في فتواها الصادرة في 19 تموز/يوليه عدم شرعية حملة الاستيطان الإسرائيلية، وكذلك عدم شرعية الاحتلال برمته والتزام جميع الدول بإنهاء هذا الوضع غير القانوني.

إن كل يوم يستمر فيه هذا الوضع البغيض وغير القانوني واللاإنساني لا يجلب سوى المزيد من الفظائع والمزيد من الضحايا المدنيين والمزيد من الدمار للبنية التحتية المدنية الحيوية والمزيد من خطر اندلاع حريق شامل سيلتهم كل شخص وكل شيء أمامه في فلسطين وفي إسرائيل وفي المنطقة.

ويتعاظم هذا الخطر بفعل تصرفات المسؤولين الحكوميين الإسرائيليين المتطرفين الذين يواصلون استفزازاتهم المتهورة تجاه الأماكن المقدسة في القدس، ويكثفون تهديداتهم خاصة ضد المسجد الأقصى/الحرم القدسي الشريف. فقبل أيام فقط، أعلن ما يسمى بوزير الأمن القومي الإسرائيلي المتطرف إيتمار بن غفير، الذي حرض مرارًا وتكرارًا على اقتحام مجمع المسجد الأقصى، أنه "لو كان بإمكاني فعل أي شيء أريده، لوضعت العلم الإسرائيلي في الموقع"، وعندما سأله أحد الصحفيين عما إذا كان يسعى لبناء كنيس يهودي في الموقع، رد بالإيجاب "نعم".

إن هذه الاستفزازات والانتهاكات الخطيرة للوضع التاريخي والقانوني القائم وانتهاكات القانون الدولي وعدم احترام وصاية المملكة الأردنية الهاشمية على المواقع المقدسة الإسلامية والمسيحية في المدينة يجب

أن تتوقف قبل أن تشعل حرباً دينية لا يمكن تصور عواقبها. ولا يمكن مواصلة السماح لإسرائيل بانتهاك كل قانون وكل معيار وكل مقدس، وبجرّنا جميعًا إلى الهاوية.

يجب إيقاف إسرائيل، ويجب على المجتمع الدولي أن يتصرف بحزم. فإسرائيل تثبت في كل يوم أنها لا تقيم وزنا للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ولا تولي أي اعتبار لميثاق الأمم المتحدة وسلطتها. إنها تفعل ذلك بشكل سافر وبوقاحة وصلف لأنها لا تزال غير مرتدِعة، وترفل في نعيم الإفلات من العقاب الذي حُبيت به منذ فترة طويلة جدًا. فهي لا تخشى العواقب لأنها لم تخضع للمساءلة قط، وبالتالي فهي لا تزال تعتقد أن بإمكانها الإفلات من العقاب على جرائمها، فارضةً بذلك خروجها على القانون كأسلوب حياة بحكم الأمر الواقع، ليس فقط على الشعب الفلسطيني، بل على منطقتنا والمجتمع الدولي بأسره.

ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يسمح باستمرار هذا الاستهزاء بالعدالة. ويجب على مجلس الأمن على وجه الخصوص أن يتغلب على حالة الشلل التي يعاني منها وأن يعزز الإرادة السياسية للتحرك الآن للضغط من أجل وقف جميع هذه الأعمال غير القانونية التي تعرض حياة الملايين من البشر والسلم والأمن الدوليين للخطر.

ويبدأ ذلك بالمطالبة بوقف فوري لإطلاق النار، والمطالبة باحترام التدابير التحفظية التي أمرت بها محكمة العدل الدولية، وفرض حظر على توريد الأسلحة إلى إسرائيل.

لقد أوضحت إسرائيل بجلاء أنها لا تريد وقفا لإطلاق النار؛ بل إنها تسعى إلى إطالة أمد حرب الإبادة الجماعية التي تشنها في سعيها العلني للتطهير العرقي وضم الأراضي في جميع أنحاء فلسطين المحتلة. لذلك، يجب أن يطالب مجلس الأمن بوقف إطلاق النار وأن يفرضه بما يتماشى مع واجبه وسلطته بموجب الميثاق. لقد حان الوقت لوقف إراقة الدماء وضمان تقديم المساعدات الإنسانية اللازمة لإنقاذ الأرواح لملايين المدنيين المحتاجين، بما في ذلك التحرك السريع لوقف كارثة الصحة العامة في غزة. ووكالات الأمم المتحدة، بما في ذلك الأونروا ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وغيرها، جاهزة ويجب تمكينها من القيام بواجباتها الإنسانية.

ويجب أن يشمل عملنا الجماعي أيضًا السعي للمحاسبة على جميع جرائم إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد الشعب الفلسطيني. فهذا أمر حتمي ولا يمكن تأجيله بعد الآن. ومن الضروري ردع الجرائم في المستقبل، حيث إن القيام بذلك ضروري لحماية المدنيين بنفس مقدار ضرورته لضمان السلم والأمن الدوليين.

وبالتالي، فإننا نناشد مجلس الأمن مرة أخرى أن يتصرف. أوقفوا هذه الإبادة الجماعية. احموا الشعب الفلسطيني وحافظوا على القانون الدولي، فكلاهما يتعرضان لتهديد وجودي من قبل إسرائيل. تحركوا الآن لوضع حد لهذا الاحتلال غير القانوني ولنظام الفصل العنصري الإسرائيلي وكل أهواله.

وتأتي هذه الرسالة عطفا على الرسائل السابقة البالغ عددها 846 رسالة، التي وجَّهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وهذه الرسائل، المؤرخة من 29 أيلول/سبتمبر 2000 (A/55/432-S/2000/921) إلى 10 آب/أغسطس 2024 (A/ES-10/1007-S/2024/606)، تشكل سجلاً أساسياً للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في حق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر 2000. ويجب أن تُحاسَب إسرائيل، السلطة القائمة

بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان المرتكبة بحق شعبنا، ويجب تقديم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند 5 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض **منصور**
الوزير
المراقب الدائم